

## نوعية المعلومات المحاسبية في ظل حاكمية الشركات وآثرها على أداء اسواق الاوراق المالية

د. بكر ابراهيم محمود

الجامعة المستنصرية/كلية الادارة والاقتصاد

### ملخص البحث

يرمي البحث الى التعرف على ايجابيات حاكمية الشركات ومزاياها وكيفية الافادة منها في تحسين جودة ونوعية المعلومات المحاسبية وذلك من خلال اعادة الثقة فيها بعد افتقادهافي حدوث الازمات المالية . وكذلك محاولة التعرف على انعكاسات تلك المعلومات الناتجة في ظل حاكمية الشركات على حركة وتداول الاسهم واسعارها في سوق الاوراق المالية . وقد تم التوصل الى عدد من الاستنتاجات فضلا عن تقديم عدد من التوصيات.

### Abstract

The research aims to know the positives and characteristics of corporate governance ,and how to take advantages of them in improving the quality and goodness of accounting information in order to return its reliability after losing it at the time of the financial crises . Also this research attempts to know the reflections of the information which resulted under the corporate governance , the movement of rotating the shares and the prices in the market of financial stock. This study presents conclusions and recommendations.

المقدمة

ان المعلومة قوة ومن يمتلك هذه المعلومة يكن اكثر قوة من غيره. وفيما يخص المعلومة المحاسبية فان لها اثر كبير على قرارات مستخدمي تلك المعلومات وان المستخدم الذي تتوفر لديه المعلومة المحاسبية يكون قراره اكثر صواباً من المستخدم الذي لا تتوفر لديه المعلومة المحاسبية وخصوصا فيما يتعلق بقرارات المستثمرين في سوق الاوراق المالية.

ولكن لكي تكون المعلومة ذات قوة وتأثير على المستخدمين يجب ان تكون ذات جودة ونوعية عالية لكي تكون محط ثقة من قبل المستخدمين. ذلك ان سلسلة الازمات المالية المختلفة التي حدثت في الكثير من الشركات والمؤسسات الاقتصادية في مختلف دول العالم واخرها الازمة المالية العالمية التي حدثت عام ٢٠٠٨ التي لا زالت اثارها ممتدة حتى الان ادت الى افتقاد الثقة في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية للشركات المختلفة.

ونتيجة لذلك زاد الاهتمام بمفهوم حاكمية الشركات للخروج من المأزق وكحل سريع ومتكامل لاعادة ثقة المستخدمين بالمعلومات المحاسبية من خلال وضع اجراءات واليات تلتزم الوحدات الاقتصادية بها بهدف انتاج معلومات محاسبية ذات جودة ونوعية عالية مما يعيد ثقة المستخدمين بها وبالتالي يكون اثرها واضحا على حركة تداول واسعار اسهم تلك الوحدات الاقتصادية في الاسواق المالية.

وانطلاقاً من ذلك جاء هذا البحث لتسليط الاضواء حول هذا الموضوع والتعرف على مدى فاعلية مفهوم حاكمية الشركات في انتاج معلومات محاسبية ذات جودة عالية تكون محط ثقة من قبل المستخدمين عموماً والمستثمرين في سوق الاوراق المالية خصوصاً. وبالتالي التعرف على مدى انعكاس ذلك على حركة تداول الاسهم واسعارها في سوق الاوراق المالية.

ولتحقيق اهداف البحث تم تقسيمه الى اربعة مباحث تناول المبحث الاول منهجية البحث اما المبحث الثاني فتناول الاطار النظري للبحث في حين تناول المبحث الثالث الجانب العملي والميداني للبحث اما المبحث الرابع والاخير فقد تطرق

الى اهم الاستنتاجات والخروج بعدد من التوصيات اعتماداً على الاستنتاجات التي تم التوصل اليها.

### المبحث الاول: منهجية البحث

#### اولاً-مشكلة البحث:-

بعد سلسلة الازمات المالية المختلفة التي حدثت في الكثير من الشركات وخاصة في الدول المتقدمة مثل الانهيارات المالية التي حدثت في عدد من دول شرق اسيا وامريكا اللاتينية عام

WorldCom في الولايات المتحدة عام ٢٠٠١ وكذلك ازمة شركة Ernon وازمة شركة ١٩٩٧ الامريكية للاتصالات عام ٢٠٠٢ وصولاً الى الازمة المالية الاخيرة التي حدثت في الولايات المتحدة الامريكية عام ٢٠٠٨ ثم امتد تأثيرها ليشمل الكثير من دول العالم حتى اصبحت تسمى بالازمة المالية العالمية اثارت هذه السلسلة من الازمات مسألة مهمة جداً تتعلق بنوعية المعلومة المالية والمحاسبية واهميتها على المستويين الجزئي والكلي ذلك ان اهم اسباب حدوث هذه الازمات يرجع الى عدم تطبيق المبادئ المحاسبية ونقص الافصاح والشفافية وعدم اظهار المعلومات الحقيقية التي تعبر عن الازمات المالية لهذه الوحدات الاقتصادية. مما نتج عنه افتقاد الثقة في الاسواق المالية وانصراف المستثمرين عنها وكذلك افتقاد الثقة في مكاتب مراقبي الحسابات نتيجة افتقاد الثقة في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية للشركات المختلفة.

ولتفادي وقوع مثل هذه الازمات وما نتج عنها من اضرار وخصوصاً فيما يتعلق بنوعية المعلومات المحاسبية يجمع المتخصصون على ضرورة ادخال انظمة حاكمة فعالة للشركات والزام الشركات بتطبيقها هو المخرج السريع والحل المتكامل والفعال لكل هذه السلبيات. لان وجود نظام حاكمة جيد يعني المزيد من التدخل والاشراف من جانب المساهمين على مجالس الادارة واجهزتها التنفيذية من اجل الحد من الفساد المالي والانحراف الاداري.

لذلك تكمن مشكلة البحث في العلاقة بين تطبيق الحاكمية ونوعية المعلومات المحاسبية وانعكاس ذلك على سوق الاوراق المالية سواء من حيث تنشيط حركة التداول او من حيث التأثير على اسعار الاسهم او غير ذلك . ويمكن صياغة مشكلة البحث وفق التساؤل الاتي :- كيف يمكن ان نمارس أثراً رقابياً وإشرافياً فعالاً كي نستطيع ان نسيطر على المعلومات المحاسبية المنشورة ونحتكم بها وبما يمكن من توفير الامان والثقة اللازمين للمتعاملين في اسواق الاوراق المالية ؟

ثانياً- أهمية البحث:-

تتبع أهمية البحث في التأكيد على أهمية التوسع في تطبيق مفهوم حاكمية الشركات في البيئة الاقتصادية العراقية لتفادي وقوع اية اختلالات او ازيمات في اسواقنا المالية . والعمل على تفعيله بالشكل الذي يحقق مصداقية كافية للمعلومات المحاسبية المنشورة من قبل الشركات ومن انها تعبر فعلاً عن الاوضاع الحقيقية للشركة ، والتي ستعكس بالتالي على اداء سوق العراق للاوراق المالية .

ثالثاً- اهداف البحث :-

يسعى البحث الى تحقيق الاهداف الاتية :-

- ١- القاء الضوء على مفهوم حاكمية الشركات والتعرف على مزاياه وجوانبه الفكرية والابعاد المحاسبية له.
  - ٢- التعرف على كيفية الاستفادة من حاكمية الشركات في تحسين نوعية المعلومات المحاسبية.
  - ٣- التعرف على اثر المعلومات المحاسبية الناتجة في ظل حاكمية الشركات على أداء اسواق الاوراق المالية
  - ٤- التعرف على اراء عينة من الوسطاء الماليين الذين يعملون في سوق العراق للاوراق المالية حول العلاقة بين تطبيق حاكمية الشركات ونوعية المعلومات المحاسبية وأداء سوق العراق للاوراق المالية.
- رابعاً- فرضية البحث:-

لقد تم تناول هذا البحث من خلال فرضيتين رئيسيتين هما :-  
الفرضية الاولى :- ان تطبيق حاكمية الشركات تؤدي الى تحسين نوعية المعلومات المحاسبية التي تمثل مخرجات النظام المحاسبي.  
الفرضية الثانية : ان المعلومات المحاسبية الناتجة من الشركات التي تطبق الحاكمية لها اثر على حركة تداول واسعار الاسهم في سوق للاوراق المالية.  
خامساً - مجتمع وعينة البحث:-

يتمثل مجتمع البحث بشركات الوساطة العاملة في سوق العراق للاوراق المالية التي تقوم بأثر الوسيط بين المستثمر والسوق وقد تم اختيار هذه الشركات لما لها من معرفة وخبرة بطبيعة السوق المالية العراقية وطبيعة مجالات الاستثمار المختلفة فضلاً عن معرفتها بتوجهات ورغبات المستثمرين من خلال امدادهم بالاستشارات والبحوث اللازمة اما عينة البحث فهي تمثل المجتمع بكامله حيث تم اخذ جميع شركات الوساطة المسجلة بشكل رسمي في سوق العراق للاوراق المالية عددها (٤٥) شركة ليكون العدد قليلا ولايمكن اقتطاع جزء منه.

وبالتالي فقد تم توزيع (٤٥) استمارة استبانة على مديري جميع شركات الوساطة العاملة في سوق العراق للاوراق المالية وذلك عن طريق البريد الالكتروني لهذه الشركات . وقد تم تلقي الاراء على البريد الالكتروني للباحث. وقد بلغ عدد الاستثمارات المستردة ٣٨ استمارة اي بنسبة ٨٤% من الاستثمارات الموزعة ، وعند فحص هذه الاستثمارات تبين ان هناك ٣ استثمارات غير صالحة للتحليل الاحصائي مما تم استبعادها وبالتالي فأن عدد الاستثمارات الصالحة للتحليل ٣٥ استمارة اي بنسبة حوالي ٧٨% من الاستثمارات الموزعة.

ويبين الجدول الاتي جميع شركات الوساطة العاملة في سوق العراق للاوراق المالية مع بريدها

الالكتروني:-

اسم الشركة	بريدها الالكتروني
شركة بغداد	<a href="mailto:Shoroq.isx@gmail.com">Shoroq.isx@gmail.com</a>

<a href="mailto:AthmAR37@yahoo.com">AthmAR37@yahoo.com</a>	شركة الاثمار
<a href="mailto:Unite_inter_co@yahoo.com">Unite_inter_co@yahoo.com</a>	شركة الدولي المتحد
<a href="mailto:Alsharqiya.broker@gmail.com">Alsharqiya.broker@gmail.com</a>	الشركة الشرقية
<a href="mailto:Warka_bank_isx@yahoo.com">Warka_bank_isx@yahoo.com</a>	شركة الوركاء
<a href="mailto:Elif_bank_isx@yahoo.com">Elif_bank_isx@yahoo.com</a>	شركة الايلاف
<a href="mailto:alkassabcompany@yahoo.com">alkassabcompany@yahoo.com</a>	شركة الكساب
<a href="mailto:aatockb@gmail.com">aatockb@gmail.com</a>	شركة السعدون
<a href="mailto:Alshimal_broker_co@yahoo.com">Alshimal_broker_co@yahoo.com</a>	شركة الشمال
<a href="mailto:Albaraka310@yahoo.com">Albaraka310@yahoo.com</a>	شركة البركة
<a href="mailto:ahmed@alfawz_isx.com">ahmed@alfawz_isx.com</a>	شركة الفوز
<a href="mailto:Ahaterco@yahoo.com">Ahaterco@yahoo.com</a>	شركة الحضر
<a href="mailto:Alwahastockbrokerage@yahoo.com">Alwahastockbrokerage@yahoo.com</a>	شركة الواحة
<a href="mailto:Atlaco_alatlas@yahoo.com">Atlaco_alatlas@yahoo.com</a>	شركة اطلس
<a href="mailto:isxaman@gmail.com">isxaman@gmail.com</a>	شركة الامان
<a href="mailto:Abrarcom@yahoo.com">Abrarcom@yahoo.com</a>	شركة الابرار
<a href="mailto:Basrah_bank_broker@yahoo.com">Basrah_bank_broker@yahoo.com</a>	شركة الاوائل
<a href="mailto:mahmoody@nbk.com">mahmoody@nbk.com</a>	شركة الائتمان
<a href="mailto:Babylon_o_e@yahoo.com">Babylon_o_e@yahoo.com</a>	شركة الباتك
<a href="mailto:Eatead.alhor@yahoo.com">Eatead.alhor@yahoo.com</a>	شركة الاقتصاد الحر
<a href="mailto:Ali_isx@yahoo.com">Ali_isx@yahoo.com</a>	شركة عكاظ
<a href="mailto:Timiem_ex@yahoo.com">Timiem_ex@yahoo.com</a>	شركة تميم
<a href="mailto:aliraqco@yahoo.com">aliraqco@yahoo.com</a>	شركة العراق
<a href="mailto:alrafdiashres@yahoo.com">alrafdiashres@yahoo.com</a>	شركة الرافدين
<a href="mailto:brokragefirm@gmail.com">brokragefirm@gmail.com</a>	شركة الجوهرة
<a href="mailto:Alhakma.company@yahoo.com">Alhakma.company@yahoo.com</a>	شركة الحكمة
<a href="mailto:Alnibrasco45@yahoo.co.uk">Alnibrasco45@yahoo.co.uk</a>	شركة النبراس
<a href="mailto:Baghdad@kurdistanib.com">Baghdad@kurdistanib.com</a>	شركة كوردستان

<a href="mailto:raiqg@yahoo.com">raiqg@yahoo.com</a>	شركة الاصيل
<a href="mailto:Babil_brokerage@yahoo.com">Babil_brokerage@yahoo.com</a>	شركة بابل
<a href="mailto:Farazdaq1010@yahoo.com">Farazdaq1010@yahoo.com</a>	شركة براعم الخير
<a href="mailto:Hbi.waht@yahoo.com">Hbi.waht@yahoo.com</a>	شركة واحة النخيل
<a href="mailto:Brokers.daressalam@yahoo.com">Brokers.daressalam@yahoo.com</a>	شركة دار السلام
<a href="mailto:Zahrat-alkalij@yahoo.com">Zahrat-alkalij@yahoo.com</a>	شركة زهرة الخليج
-	شركة ام الربيعين
<a href="mailto:matahida@yahoo.com">matahida@yahoo.com</a>	الشركة المتحدة
<a href="mailto:Al.fourataeco@yahoo.com">Al.fourataeco@yahoo.com</a>	شركة الفرات
<a href="mailto:dijlabroker@yahoo.com">dijlabroker@yahoo.com</a>	شركة دجلة
<a href="mailto:alhayatbrokerage@gmail.com">alhayatbrokerage@gmail.com</a>	شركة الحياة
<a href="mailto:aljazerzco@gmail.com">aljazerzco@gmail.com</a>	شركة الجزيرة
<a href="mailto:Thabit_1969@yahoo.com">Thabit_1969@yahoo.com</a>	شركة الوفاء
<a href="mailto:info@rabeesecuritces.com">info@rabeesecuritces.com</a>	شركة الربيع
<a href="mailto:Shahnaz.ahmad@yahoo.com">Shahnaz.ahmad@yahoo.com</a>	شركة القدوة
<a href="mailto:info@isx_karmal.com">info@isx_karmal.com</a>	شركة الكرمل
<a href="mailto:Cbiq.brokerage@ahliunited.com">Cbiq.brokerage@ahliunited.com</a>	شركة الاهلي

سادسا: اسلوب جمع البيانات:-

في الجانب النظري تم الاعتماد على الكتب والابحاث والمقالات المنشورة في الأثریات المختلف فضلاً عن المنشورة على شبكة الانترنت التي تناولت الموضوع بجوانبه كافة.

اما في الجانب العملي فقد تم تصميم استمارة استبانة والاعتماد عليها في الحصول على البيانات اللازمة المتعلقة بآراء عينة البحث وقد احتوت الاستبانة على محورين هما الاتي :-

**المحور الاول:-** هدف هذا المحور اظهار العلاقة بين تطبيق حاكمية الشركات ونوعية المعلومات المحاسبية . وقد تمثلت اسئلة هذا المحور بالاسئلة من (١-٨) الواردة في الاستبانة.

**المحور الثاني:-** هدف هذا المحور الى اظهار العلاقة بين مخرجات المحاسبة في ظل تطبيق حاكمية الشركات وحركة تداول واسعار الاسهم في سوق الاوراق المالية. وقد تمثلت اسئلة هذا المحور بالاسئلة من (٩-١٤) الواردة في الاستبانة.

### **المبحث الثاني:الاطار النظري للبحث**

#### **اولاً:- ماهية حاكمية الشركات والجذور التاريخية لظهورها**

لقد تعددت الآراء بين مختلف الكتاب والباحثين في التعبير عن مفهوم او تعريف حاكمية الشركات بدءاً من المصطلح اذ ظهرت العديد من المصطلحات المستخدمة لهذا المفهوم مثل (توجيه الشركات) (حاكمية الشركات) (الاجراءات الحاكمة او المتحكمة في الشركة) (الشركات الرشيدة) (الادارة الرشيدة) (ممارسة الادارة للسلطة الجيدة) وغيرها. الا ان المصطلح الاكثر استخداماً على الاقل في المجال الاكاديمي والبحثي هو (حاكمية الشركات) كمرادف قريب للمصطلح باللغة . [corporate governance] الانكليزية وان مصطلح حاكمية الشركات تم اقتراحه من قبل الامين العام لمجمع اللغة العربية في مصر وقد استحسنته العديد من متخصصي اللغة العربية. وعلى الرغم من الاستعمال الحديث لهذا المصطلح الا ان ظهوره يعود لزمان بعيد فالاساس النظري والتاريخي يرجع اولاً لنظرية الوكالة التي اثارَت مسألة مهمة تتعلق بالفصل بين الملكية والادارة . غير انه حسب فرضيات هذه النظرية فأن اختلاف الطبيعة السلوكية والتكوينية وكذلك الاهداف بين المدراء والمساهمين تؤدي الى خلق صراع منفعة في البداية بينهما لتتعداه فيما بعد لسائر الاطراف الاخرى . حيث يفضل المدراء تحقيق مصالحهم واهدافهم الشخصية قبل مصالح الشركة. ولمواجهة هذا الانحراف الذي تعتبره النظرية اخلاقاً بشروط العقد الذي يربط المدير



بالشركة يلجأ المساهمون لتعديل سلوك المدراء وللحفاظ على مصالحهم باتخاذ تدابير تقويمية ورقابية عن طريق انشاء نظام حاكمية الشركات اي ان حاكمية الشركات ظهرت كرد فعل واستجابة لنداء المساهمين من اجل الحد من التصرفات السلبية للمدراء وفرض رقابة تحمي المصالح المشتركة للجميع مع المحافظة على استمرارية الشركة وديموتها . وقد زاد انتشار هذا المفهوم بصورة واسعة بعد حدوث الكثير من الانهيارات والازمات الاقتصادية للكثير من الوحدات الاقتصادية العملاقة وهناك الكثير من التعاريف التي اوردها الكتاب والباحثون لهذا المصطلح اذ عرفها بعضهم بأنها مجموعة من الاليات والاجراءات والقوانين والنظم والقرارات التي تضمن كل من الانضباط والشفافية والعدالة وبالتالي تهدف الى تحقيق الجودة والتميز في الاداء عن طريق تفعيل تصرفات ادرة الوحدة الاقتصادية فيما يتعلق باستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة لديها بما يحقق افضل منافع ممكنة لكافة الاطراف ذوي المصلحة والمجتمع ككل. (علي وشحاتة، ٢٠٠٧: ١٥). عام ١٩٩٢ بأنها النظام (adbury) وكذلك عرفت من قبل اللجنة البريطانية في تقريرها السنوي الذي به تدار وتراقب الشركات وايضاً يعرفها بعضهم بأن هذا المصطلح اي الحاكمة يؤكد العمل بمبادئ الشفافية والمراقبة والمساءلة المالية والادارية داخل الشركات بما يحميها من ان تلقى ذات مصير الشركات المنهارة. (الوابل، ٢٠٠٢: ٤).

وقد اشارت احدى الدراسات بان هناك تيارين اساسيين لتحديد مفهوم حاكمية الشركات هما :- (clerp, ١٩٩٧: ١٥)

التيار الاول- الذي يحصر العلاقة فقط بين المساهمين والمدراء الذي ويسمى بمدخل المساهم اي يهتم بحماية حقوق المساهمين ضد اي محاولة انتهاكية من قبل المدراء

التيار الثاني- و يسمى بمدخل الاطراف المتعددة. اي انه لا يقتصر على حماية حقوق المساهمين فقط كما هو الحال في التيار الاول وانما تأمين وحماية كافة الصفقات المبرمة بين الشركة ومختلف الاطراف الاخرى من زبائن ، مدينين، ودائنين

عاملين والآخرين اي ان هذا المدخل يهتم بتحقيق مصالح هؤلاء الاطراف فضلاً عن تحقيق مصالح المساهمين . اي ان هذا التيار اعم واشمل في التعبير عن مفهوم حاكمية الشركات لانه يركز على البيئة المحيطة للشركة فضلاً عن اهتمامه بتوصيل المعلومات المالية وغير المالية الملائمة لمتخذي القرارات من داخل وخارج الشركة يتضح مما سبق ان القاسم المشترك بين المفاهيم المختلفة لمصطلح حاكمية الشركات هو الاهتمام بتطوير الاداء وتحقيق الافصاح والشفافية والانضباط والعدالة وبما يحقق الانسجام والتوازن بين مصالح الاطراف المختلفة المهتمة بالوحدة الاقتصادية سواء من داخلها او من خارجها فضلاً عن الحد من سيطرة الادارة واعطاء سلطات اوسع للاطراف الاخرى وخاصة المساهمين وغيرهم من اصحاب المصالح وبما يحقق الاهداف المشتركة للجميع.

#### ثانياً:- الابعاد المحاسبية لحاكمية الشركات

على الرغم من تعدد الابعاد المختلفة لحاكمية الشركات سواء القانونية او التنظيمية او الاجتماعية او غيرها الا ان الابعاد المحاسبية تحظى باهتمام كبير وتشغل الحيز الاكبر من الاجراءات والاساليب المختلفة لتطبيق الحاكمية في الشركات. ويمكن تحديد الابعاد المحاسبية لحاكمية الشركات بالاتي:-

#### ١- المساءلة والرقابة المحاسبية:-

الصادر من اللجنة البريطانية عام ١٩٩٢ في العنصر الثاني (١)[Cadbury] اشار التقرير السنوي

منه بأن يقوم المساهمون بمساءلة مجلس الادارة وكل منهما له عمله في تفعيل تلك المساءلة ، فمجلس الادارة يقوم بعمله في توفير البيانات الجيدة للمساهمين وعلى المساهمين القيام بأثرهم في ابداء رغبتهم في ممارسة مسؤوليتهم كملاك.

الصادر عام ١٩٩٩ [OECD] وكذلك ايضاً فقد اشار تقرير (٢) منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في المبدأ الخاص بمسؤوليات مجلس الادارة الى ضرورة المتابعة الفعالة للادارة التنفيذية من مجلس الادارة وكذلك مساءلة مجلس الادارة من قبل

المساهمين يضاف الى ذلك ان المعايير التي وضعتها بورصة نيويورك للاوراق المالية عام ٢٠٠٣ والخاصة بحاكمة الشركات اشارت الى ضرورة تفعيل الاخر الرقابي للمساهمين من المشاركة في جميع القرارات الاساسية للشركة.

#### ٢- أثر التدقيق الداخلي:-

للتدقيق الداخلي أثر كبير في عملية حاكمة الشركات من تقويم العمليات الداخلية للوحدة الاقتصادية وتحسينها فضلاً عن تحقيق الضبط الداخلي نتيجة استقلاله وارتباطه برئيس مجلس الادارة .

#### ٣- أثر المدقق الخارجي:-

للمدقق الخارجي أثر جوهري وفعال في مجال حاكمة الشركات لانه يحد من التعارض بين المالكين والادارة ويحد من مشكلة عدم صدق المعلومات من قيامه بأبداء رأيه الفني المحايد في مدى صدق وعدالة القوائم المالية التي تعدها الوحدات الاقتصادية مما يضيفي عليها صفة الثقة والمصادقية.

(١) يختص هذا التقرير الصادر من اللجته البريطانيه بتحديد الجوانب او

المظاهر الماليه لحاكمة الشركات .

بتحديد المبادئ بشأن حاكمة الشركات(OECD) (٢)بختص هذا التقرير

الصادر من

#### ٤- تحقيق الافصاح والشفافية:-

يمثل الافصاح الملائم والشفافية في عرض المعلومات المالية وغير المالية احد المبادئ والاركان الرئيسة التي تقوم عليها حاكمة الشركات ويمثلان كلاهما احد المؤشرات الهامة على تطبيق الحاكمة من عدمها داخل الوحدات الاقتصادية المختلفة والمعدلة عام ٢٠٠٤ ان اطار [OECD] وقد اشارت مبادئ حاكمة

الشركات التي وضعتها الحاكمة الى أنه يجب ان يتضمن الافصاح الدقيق وفي التوقيت السليم عن الامور الهامة المتصلة بالوحدات الاقتصادية .

#### ٥- أثر لجان التدقيق :-

اكنت معظم الدراسات والتقارير الخاصة بحاكمة الشركات على ضرورة وجود لجان للتدقيق في الوحدات الاقتصادية التي تسعى الى تطبيق الحاكمة . اذ تقوم لجان التدقيق بأثر حيوي في ضمان جودة التقارير المالية وتحقيق الثقة في المعلومات المحاسبية ان الوحدات الاقتصادية التي لديها لجان تدقيق قد انخفض بها [Memullen, ١٩٩٦: ٨٢] وقد اشار معدل حدوث التصرفات المالية غير القانونية فضلاً عن زيادة درجة الثقة في معلومات القوائم المالية.

#### ٦- ادارة الارباح :-

ان سياسة ادارة الارباح يعني قيام الادارة بالتأثير على او التلاعب في المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية أو التلاعب فيها لتحقيق الكثير من الاهداف مثل الوصول الى مستوى التنبؤات التي سبق الاعلان عنها او تجنب الاعلان عن الارباح او الخسائر او الحصول على بعض المزايا [Degeorge,etal. ١٩٩٩: ١٠] المرتبطة بالارباح المرتفعة مثل المكافآت والعمولات .

ولكن في ظل تطبيق حاكمة الشركات والحد من سلطة الادارة واتاحة الفرصة للاطراف الاخرى [htourou,etal. ٢٠٠١: ٢٢] لحماية حقوقها فان ادارة الارباح تصبح لوجود لها.

#### ٧- تقويم اداء الوحدات الاقتصادية :-

ان من المعايير الرئيسية لحاكمة الشركات هو تحقيق فعالية وكفاءة الاداء بالوحدات الاقتصادية وحماية موجوداتها . (عبد الملك واخرون، ٢٠٠٣: ٢١٧) كما ان من اهمية حاكمة الشركات أثرها في زيادة كفاءة استخدام الموارد وتعظيم قيمة الوحدة

الاقتصادية وتدعيم قدرتها التنافسية بالاسواق مما يساعدها على التوسع والنمو ويجعلها قادرة على ايجاد فرص عمل جديدة (ابو العطا، ٢٠٠٢: ١٠).  
اي ان تطبيق الحاكمية يساعد على ايجاد مقاييس شاملة لاداء الوحدات الاقتصادية مما يدعم من قدراتها على الاستمرار والنمو وتحقيق مصالح كافة الاطراف المتعاملة معها.

### ثالثاً: جودة المعلومات المحاسبية وعلاقتها بحاكمية الشركات

ان مخرجات النظام المحاسبي تتمثل بالمعلومات الناتجة عن النظام والمعروضة بالشكل والمضمون وبالتوقيت المناسب لمستخدمي هذه المعلومات ليتسنى لهم اتخاذ مختلف القرارات الخاصة بهم .

اي ان المعلومات المحاسبية يجب ان تتحلى بمجموعة من الخصائص لكي تكون مفيدة في عملية اتخاذ القرارات ، وهذا ما يطلق عليه مصطلح جودة المعلومات وقد اشار (الصباغ ، ٢٠٠٣: ٢) الى ان مصطلح الجودة بشكل عام يعني صلاحية الشيء للغرض الذي اعد من اجله ، كما ان جودة الخدمة تعني ملاءمتها للغرض الذي تعد من اجله وقد اشارت قائمة المفاهيم المحاسبية رقم (٦) الصادرة من مجلس معايير المحاسبة المالية الخصائص التي تتحلى بها المعلومات المحاسبية يمكن استخدامها للحكم على (FASB) مدى جودة تلك المعلومات في الوحدات الاقتصادية المختلفة.

وان الاهتمام بخصائص جودة المعلومات المحاسبية قد جذب اهتمام الكثير من الجمعيات والمنظمات المهنية المعنية بشؤون المحاسبة منذ منتصف القرن الماضي. فمثلاً الجمعية الامريكية قد اشارت في دراسة قامت بها عام ١٩٦٦ الى تحديد خصائص للمعلومات (A.A.A) للمحاسبة

المحاسبية والتي تمثلت بالاتي:-

- ١- الملائمة ٢- القابلية للتحقق ٣- الحيادية ٤- القابلية للقياس الكمي
- بأن خصائص جودة المعلومات (IASC) وكذلك ايضاً اشارت لجنة معايير المحاسبة الدولية

المحاسبية تتمثل في خصيصتين اساسيتين هما الملائمة والثقة ويرتبط بهما خصيصتان ثانويتان هما القابلية للمقارنة والاهمية النسبية .  
فقد حدد خصائص نوعية للمعلومات (FASB) اما مجلس معايير المحاسبة المالية الامريكي المحاسبية عند وضعه اطار فكري للمحاسبة عام ١٩٧٣ وقد قسمها الى نوعين هما:-

#### اولاً:الخصائص الرئيسية وتشمل:-

- ١- الملائمة وتعني ثلاثة اشياء هي التوقيت الملائم والقيمة التنبؤية والتعدية العكسية.
- ٢- الموثوقية وتعني ثلاثة اشياء ايضاً هي الموضوعية والحيادية وصدق تمثيل الظاهرة.

#### ثانياً: الخصائص الثانوية وتشمل الثبات والقابلية للمقارنة.

يتضح مما سبق ان الجميع يتفق على ان جودة المعلومات المحاسبية تعني توافر مجموعة من الخصائص المختلفة في هذه المعلومات وان اختلفت هذه الخصائص بعض الشيء من دراسة الى اخرى .

اما عن علاقة حاكمية الشركات بجودة المعلومات المحاسبية فتتعلق مما يحمله مصطلح الجودة من مرونة حيث انه مرن ويتطور مع تطور العصور والازمنة ويستجيب لمختلف التغيرات ويتلاءم مع مجالات الاستخدام المختلفة.

لذلك فان خصائص جودة المعلومات المحاسبية المحددة في مدة مضت ذكرت كانت تكفي في التعبير عن جودة المعلومات في تلك المدة لانه لم تكن ظاهرة التلاعب في المعلومات المحاسبية بنفس الخطورة والحجم كما هي في الوقت الحالي فضلاً عن عدم انتشار مصطلح حاكمية الشركات في تلك الفترة .

ولكن مع شيوع ظاهرة التلاعب والتحريف والتضليل في المعلومات المحاسبية وتشي ظاهرة الفساد المالي والاداري في مختلف الوحدات الاقتصادية وتفعيل دور حاكمية الشركات كرد فعل لها . اصبحت خصائص جودة المعلومات المحاسبية

السابقة غير كافية لتحقيق الهدف المشود منها. اي ان مفهوم جودة المعلومات المحاسبية في ظل حاكمية الشركات اصبح لا يقتصر على جانب واحد فقط ممثلاً بالخصائص السابق ذكرها والتي تمثل المعايير الفنية لجودة تلك المعلومات وانما يتسع ليشمل الجوانب الاخرى لكي يجعل من المعلومات المحاسبية اداة نافعة ومفيدة لمختلف مستخدميها. وكذلك اشار (عاطف، ٢٠٠٣: ١) ان معايير جودة المعلومات المحاسبية في ظل حاكمية الشركات تتمثل بما ياتي:-

١- **المعايير الفنية** :- والتي تم ذكرها سابقاً وهي المحددة من قبل الجمعيات والمنظمات المهنية

٢- **المعايير المهنية** :- والتي تتضمن المعايير المحاسبية ومعايير التدقيق اي ان تكون المعلومات المحاسبية الناتجة متوافقة ومتلائمة مع المعايير المحاسبية والتدقيقية الصادرة من المنظمات المهنية المسؤولة عن اصدار تلك المعايير سواء اكانت معايير دولية ام محلية.

٣- **المعايير القانونية** :- اي لابد ان تكون المعلومات المحاسبية الناتجة تحقق متطلبات القوانين واللوائح الصادرة عن المنظمة المعنية وبما يتلاءم مع التشريعات والقوانين ذات العلاقة السائدة في البلاد.

٤- **المعايير الرقابية**: اي ان المعلومة المحاسبية لكي تحقق الجودة يجب ان تحظى بمصادقة مختلف الجهات الرقابية سواء اكانت داخلية ام خارجية .

يتضح مما سبق ان مفهوم جودة المعلومات المحاسبية في ظل حاكمية الشركات يتسم بالشمولية اي لا يقتصر على المعايير الفنية التي تعبر عن خصائص هذه المعلومات بل يتسع ليشمل معايير اخرى تعكس كل الجوانب المهنية والقانونية والرقابية بهدف الخروج بمعلومات محاسبية يكون لها الأثر الكبير في تلبية متطلبات مستخدميها وتعينهم في وضع التنبؤات الصحيحة واتخاذ القرارات الصائبة.

رابعاً: اثر المعلومات المحاسبية الناتجة في ظل حاكمية الشركات على مستوى اداء اسواق الاوراق المالية

هناك اتفاق بين اغلب الكتاب والباحثين بأن للمعلومات المحاسبية اثر مباشر وصريح على سوق الاوراق المالية وهناك الكثير من البحوث والدراسات التي اثبتت ذلك وقد بين (مصطفى ،٢٠٠٠:٣٠١) ان اثر المعلومات المحاسبية على سوق الاوراق المالية له أمران هما :-

**الأثر الاول:-** الأثر التيسيري وذلك من خلال تزويد مختلف المستثمرين بالمعلومات عن الشركات المتداول اسهمها في السوق قبل اتخاذ قرار الشراء او البيع بهدف دعم وترشيد قراراتهم

**الأثر الثاني:-** الأثر التأثيري على وظيفة ادارة المحفظة الاستثمارية بالشكل الذي يحقق التوازن المطلوب بين المخاطرة والعائد.

على الرغم من الأثر المهم للمعلومات المحاسبية على اداء الاسواق المالية والذي يشير اليه اغلب الكتاب والباحثين، الا ان هذا الأثر قد يكون محدوداً وها مشياً مالم يتوافر في هذه المعلومات مستوى الجودة المطلوب . وان انهيار الكثير من الشركات العملاقة واسواق المال العالمية كان السبب الرئيسي في ذلك هو عدم دقة المعلومات المحاسبية وافتقارها الى الكثير من عناصر الجودة لذلك ان ظهور الحاكمية جاءت كرد فعل لهذه السلبيات بهدف اعادة الثقة للمتعاملين في اسواق الاوراق المالية . حثت ان احد المباديء التي تقوم عليها الحاكمية هو مبدأ الافصاح والشفافية وما يحمل في طياته من اعداد وتدقيق المعلومات والافصاح عنها وبما يتفق مع المعايير عالية الجودة وان يتم توفيرها للمستخدمين في الوقت المناسب وبالكلفة الملائمة فضلاً عن احد المعايير الاساسية للحاكمية هو دقة وموضوعية التقارير المالية بجانب الالتزام بالقوانين والتشريعات .(فخرا واخرون،مصدر سابق:٢١٧) يتضح مما سبق ان توافر جودة المعلومات يساعد في القضاء على سلبية هذه المعلومات في القيام بأثرها تجاه تنشيط حركة سوق الاوراق المالية. وان الالتزام بتطبيق الحاكمية ادى الى شمول مفهوم جودة المعلومات بحيث اصبحت تتضمن مجموعة من المعايير المتعددة التي تسعى الحاكمية الى توفيرها في هذه المعلومات . اي ان قدرة المعلومات المحاسبية



في التأثير على حركة اسواق الاوراق المالية سواء في الايجاب او السلب وكذلك بالنسبة لأثرها التيسيري والتأثيري يتزايد مع تزايد تحقق جودة هذه المعلومات ، وان الالتزام بتطبيق الحاكمية سيؤدي الى تحقيق جودة المعلومات المحاسبية بمفهومها الشامل مما ينعكس ذلك على الجوانب المختلفة لاسواق الاوراق المالية.

ويمكن توضيح ذلك بالمخطط الاتي:

حاكمية الشركات



تؤدي الى تحقيق جودة في المعلومات المحاسبية من المفهوم الشامل للجودة الذي لا يقتصر على المعايير الفنية بل يتعداه الى المعايير الاخرى (مهنية،قانونية،رقابية)



ينعكس ذلك على مستوى اداء اسواق الاوراق المالية والتأثير عليها من مختلف الجوانب مثلاً (اسعار الاسهم، حركة التداول، العوائد على الاسهم)

### المبحث الثالث: الجانب العملي للبحث

لاغراض تحقيق اهداف البحث تم تصميم استمارة الاستبانة حيث تم تحديد درجات الاهمية لكل عبارة وفق المقياس الخماسي واعطاء الاجابات (موافق جداً، موافق، محايد، لا وافق، لا وافق جداً) الدرجات (١، ٢، ٣، ٤، ٥) على التوالي.

وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي حيث تم تفرغ اجابات الاستبانات في ورقة عمل على بهدف تحليلها. (SPSS) ثم نقلها الى البرنامج الاحصائي (Microsoft Excel) برنامج

وقد كانت نتائج التحليل على النحو الاتي:-

اولاً:- تحليل اجابات العينة حول المحور الاول من الاستبانة المتعلق بأظهار العلاقة بين تطبيق حاكمية الشركات ونوعية المعلومات المحاسبية.

يظهر الجدول الاتي قيم الوسط الحسابي والانحراف المعياري لاجابات افراد العينة حول اسئلة المحور الاول من الاستبانة والمتمثلة بالاسئلة من (١-٨) .

رقم السؤال	الاسئلة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١-	ان تطبيق الحاكمية من قبل الشركات المسجلة في سوق العراق للاوراق المالية بشكل جيد سوف يؤدي	٤,٦٤	٠,١٧٢

		الى تحسين مستوى الاداء الاداري والتشغيلي والمالي لتلك الشركات.	
٠,٦٩٤	٣,٩٤	ان تطبيق الحاكمية بشكل جيد سوف يؤثر على مخرجات النظام المحاسبي.	٢-
٠,١٦٠	٤,٩١	ان تطبيق الحاكمية بشكل جيد يؤدي الى تعزيز الثقة بالمعلومات المحاسبية لدى مستخدميها.	٣-
٠,١٩٢	٤,٨٧	ان اهتمام الحاكمية بتدعيم الأثر الرقابي للمساهمين والاطراف الاخرى ذات العلاقة يزيد من درجة ثقة المستخدمين في المعلومات المحاسبية.	٤-
٠,٧٢٤	٣,٨٣	ان نوعية المعلومات المحاسبية في ظل الحاكمية لا تقتصر على الخصائص النوعية فقط وانما تمتد لتشمل معايير اخرى (قانونية، رقابية، مهنية) وان هذا سيزيد من جودة المعلومات المحاسبية ودرجة الاعتمادية عليها.	٥-
٠,٨٧٢	٣,٧٨	ان اهتمام الحاكمية بجودة لجان التدقيق في الشركات فضلاً عن تدعيم أثر المدقق الخارجي سوف يزيد من درجة الاعتمادية على المعلومات المحاسبية وبالتالي تحقيق الجودة لتلك المعلومات.	٦-
٠,١٧٦	٤,٣٥	ان اطار الحاكمية يتضمن تحقيق الافصاح والشفافية ويعتبرها احد المبادئ الاساسية التي يقوم عليها وان هذا سوف يحقق جودة عالية في المعلومات المحاسبية المعروضة وبالتالي تعزيز ثقة المستخدمين بها.	٧-
٠,١٦٣	٤,٦٨	ان نوعية المعلومات المحاسبية في ظل الشركات التي تطبق الحاكمية تكون اكثر جودة من تلك الشركات التي لا تطبقها.	٨-

يضح من نتائج التحليل الاحصائي التي يظهرها الجدول السابق ان هناك شبه اجماع لدى افراد العينة بأن هناك علاقة قوية بين تطبيق حاكمية الشركات ونوعية المعلومات المحاسبية الناتجة في ظل هذا التطبيق ففي ما يتعلق بالسؤال الاول فقد حقق وسطاً حسابياً (٤,٦٤) وبما انه يزيد عن ٣ درجات فهذا يعني بأن افراد العينة يتفقون على ان تطبيق الحاكمية من قبل الشركات المسجلة في سوق العراق للاوراق المالية بشكل جيد سوف يؤدي الى تحسين مستوى الاداء الاداري والتشغيلي والمالي لتلك الشركات. اما الانحراف المعياري لهذا السؤال فكان منخفضاً ويعكس تشتت قليل في الاجابات حيث كان (٠,١٧٢) .

اما بخصوص السؤال الثاني فقد حقق وسطاً حسابياً (٣,٩٤) وبما انه يزيد عن ٣ درجات ايضاً فهذا يعني بأن افراد العينة يؤيدون بأن تطبيق الحاكمية بشكل جيد سوف يؤثر على مخرجات النظام المحاسبي. اما الانحراف المعياري لهذا السؤال فكان يعكس بعض التشتت القليل في الاجابات حيث كان (٠,٦٩٤) .

اما السؤال الثالث فقد كان الوسط الحسابي له (٤,٩١) وبما انه يزيد عن ٣ درجات ايضاً فهذا يعني بأن هناك شبه اجماع بين افراد العينة من ان تطبيق الحاكمية بشكل جيد يؤدي الى تعزيز الثقة بالمعلومات المحاسبية لدى مستخدميها، وهذا ما يلمسه هؤلاء الوسطاء من مستثمريهم في اختيارهم التعامل مع اسهم شركة معينة دون اخرى. اما الانحراف المعياري لهذا السؤال فكان منخفضاً ويعكس تشتتاً قليلاً في الاجابات حيث كان (٠,١٦٠) .

اما بخصوص السؤال الرابع فقد حقق وسطاً حسابياً (٤,٨٧) وبما انه يزيد عن ٣ درجات ايضاً فهذا يعني بأن افراد العينة يتفقون على ان اهتمام الحاكمية بتدعيم الأثر الرقابي للمساهمين والاطراف الاخرى ذات العلاقة يزيد من درجة ثقة المستخدمين في المعلومات المحاسبية. اما الانحراف المعياري لهذا السؤال فكان منخفضاً لايعكس تشتتاً في الاجابات الا القليل جداً حيث كان (٠,١٩٢) .

اما ما يتعلق بالسؤال الخامس فقد كان الوسط الحسابي له (٣,٨٣) وبما انه يزيد عن ٣ درجات ايضاً فهذا يعني بأن افراد العينة يؤيدون بأن نوعية المعلومات المحاسبية في ظل الحاكمية لا عند وضعها الاطار الفكري (FASB) تقتصر على الخصائص النوعية المشار اليها من قبل

للمحاسبة، وانما تمتد لتشمل معايير اخرى (قانونية،رقابية،مهنية) وبالتالي فإن هذا سيزيد من جودة المعلومات المحاسبية ودرجة الاعتماد عليها .اما الانحراف المعياري لهذا السؤال فكان يعكس بعض التشتت القليل في الاجابات حيث كان (٠,٧٢٤).

اما ما يخص السؤال السادس فقد حقق وسطاً حسابياً (٣,٧٨) وبما انه يزيد عن ٣ درجات ايضاً فهذا يعني بأن افراد العينة متفقون على ان اهتمام الحاكمية بوجود لجان للتدقيق في الشركات فضلاً عن تدعيم أثر المدقق الخارجي سوف يزيد من درجة الاعتمادية على المعلومات المحاسبية وبالتالي تحقيق الجودة لتلك المعلومات.اما الانحراف المعياري لهذا السؤال فكان يعكس ايضاً بعض التشتت في الاجابات حيث كان (٠,٨٧٢).

اما السؤال السابع فقد كان الوسط الحسابي له (٤,٣٥) وبما انه يزيد عن ٣ درجات ايضاً فهذا يعني بأن افراد العينة يؤيدون بأن الافصاح والشفافية التي يتضمنها اطار الحاكمية ويعدّها احد المبادئ الاساسية التي يقوم عليها وبالتالي فإن هذا سوف يحقق جودة عالية في المعلومات المعروضة فضلاً عن تعزيز ثقة المستخدمين بها .اما الانحراف المعياري لهذا السؤال فكان منخفضاً و لايعكس الا التشتت القليل في الاجابات حيث كان (٠,١٧٦) .

اما بخصوص السؤال الاخير من المحور الاول للاستبانة فقد حقق وسطاً حسابياً (٤,٦٨) وبما انه يزيد عن ٣ درجات ايضاً فهذا يعني ان هناك شبه اتفاق بين افراد العينة حول تأييدهم بأن نوعية المعلومات المحاسبية في ظل الشركات التي تطبق الحاكمية تكون اكثر جودة من الشركات التي لا تطبقها. اما الانحراف المعياري لهذا

السؤال فكان منخفضاً ولا يعكس تشتتاً في الاجابات الا القليل جداً حيث كان (٠,١٦٣).

ثانياً:- تحليل اجابات العينة حول المحور الثاني من الاستبانة المتعلق بأظهار العلاقة بين مخرجات المحاسبة في ظل تطبيق حاكمية الشركات وحركة تداول واسعار الاسهم في سوق الاوراق المالية.

يظهر الجدول الاتي قيم الوسط الحسابي والانحراف المعياري لاجابات افراد العينة حول اسئلة المحور الثاني من الاستبانة والمتمثلة بالاسئلة من (٩-١٤).

رقم السؤال	الاسئلة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١-	يفضل المستثمر في سوق العراق للاوراق المالية ان يستثمر في الشركات التي تطبق الحاكمية اكثر مما في الشركات التي لاتطبقها.	٣,٩	٠,٨٥٢
٢-	يتأثر قرار الاستثمار بالمعلومات المحاسبية الناجمة من الشركات التي تطبق الحاكمية اكثر منها في الشركات الاخرى.	٣,٨	٠,٩٤٦
٣-	تتأثر ايجاباً حركة تداول اسهم الشركات المطبقة للحاكمية اكثر من الشركات الاخرى.	٤,٢	٠,٢٦٩
٤-	تتأثر ايجاباً اسعار اسهم الشركات المطبقة للحاكمية اكثر من الشركات الاخرى.	٤,٣	٠,١٨٢
٥-	ان اقبال المستثمرين على شراء اسهم الشركات المطبقة للحاكمية قد يرجع بسبب جودة المعلومات المحاسبية الناجمة من تلك الشركات.	٣,٧	٠,٦٢١
٦-	يشعر المستثمرون في الشركات المطبقة للحاكمية بأستقرار اقتصادي وارتياح نفسي اكثر من غيرهم بسبب توفر الافصاح والشفافية عن كل ما يتعلق بشركاتهم.	٤,٤	٠,١٩٣

يتضح من نتائج التحليل الاحصائي التي يظهرها الجدول السابق ان هناك اتفاقاً وتأييد لدى اغلب افراد العينة بأن هناك علاقة قوية بين مخرجات المحاسبة في ظل تطبيق حاكمية الشركات وحركة تداول واسعار الاسهم في سوق الاوراق المالية. ففي ما يخص السؤال الاول فقد حقق وسطاً حسابياً (٣,٩) وبما انه اكثر من ٣ درجات فهذا يعني بأن افراد العينة يؤيدون بأن المستثمر العراقي في سوق العراق للاوراق المالية يفضل ان يستثمر امواله في الشركات التي تطبق الحاكمية اكثر مما في الشركات التي لاتطبق الحاكمية. اما الانحراف المعياري لهذا السؤال فكان يعكس بعض التشنت القليل في الاجابات حيث كان (٠,٨٢٥).

اما ما يتعلق بالسؤال الثاني فقد كان الوسط الحسابي له (٣,٨) وبما انه يزيد عن ٣ درجات ايضاً فهذا يعني بأن افراد العينة يتفقون على ان قرار الاستثمار يتأثر بالمعلومات المحاسبية الناجمة من الشركات التي تطبق الحاكمية اكثر منها في الشركات التي لاتطبقها . اما الانحراف المعياري لهذا السؤال فكان يعكس بعض التشنت في الاجابات حيث كان (٠,٩٤٦).

اما بخصوص السؤال الثالث فقد حقق وسطاً حسابياً (٤,٢) وبما انه يزيد عن ٣ درجات ايضاً فهذا يعني بأن افراد العينة يؤيدون بأن حركة تداول اسهم الشركات المطبقة للحاكمية تتأثر ايجاباً في سوق الاوراق المالية اكثر من الشركات التي لاتطبق الحاكمية. اما الانحراف المعياري لهذا السؤال فكان منخفضاً ولا يعكس تشنت الا القليل جداً حيث كان (٠,٢٦٩).

اما السؤال الرابع فقد كان الوسط الحسابي له (٤,٣) وبما انه يزيد عن ٣ درجات فهذا يعني بأن اسعار اسهم الشركات المطبقة للحاكمية تتأثر ايجاباً في سوق الاوراق المالية اكثر من اسهم الشركات غير المطبقة للحاكمية . اما الانحراف المعياري لهذا السؤال ايضاً كان منخفضاً ولا يعكس تشنت في الاجابات الا القليل جداً حيث كان (٠,١٨٢).

اما ما يخص السؤال الخامس فقد حقق وسطاً حسابياً (٣,٧) وبما انه اكثر من ٣ درجات ايضاً فهذا يعني بأن افراد العينة يؤيدون بأن السبب في اقبال المستثمرين على شراء اسهم الشركات المطبقة للحاكمية هو جودة المعلومات المحاسبية الناجمة من تلك الشركات. اما الانحراف المعياري لهذا السؤال فكان يعكس بعض التشتت القليل في الاجابات حيث كان (٠.٦٢١).

اما ما يتعلق بالسؤال الاخير من المحور الثاني من الاستبانة فقد كان الوسط الحسابي له (٤,٤) وبما انه يزيد عن ٣ درجات ايضاً فهذا يعني بأن افراد العينة يتفقون على ان المستثمرين في الشركات المطبقة للحاكمية يتولد عندهم شعور بالطمأنينة والارتياح النفسي والاستقرار الاقتصادي اكثر من غيرهم من المستثمرين في الشركات الاخرى غير المطبقة للحاكمية. وقد يرجع السبب في ذلك في توفر الافصاح والشفافية عن كل ما يخص تلك الشركات المستثمر بها. اما الانحراف المعياري لهذا السؤال فكان منخفضاً ولايعكس تشتت في الاجابات الا القليل جداً حيث كان (٠,١٣٩).

ثالثاً: اختبار فرضيات البحث:-

١- اختبار الفرضية الاولى:-

فيما يخص الفرضية الاولى والتي تنص على ان تطبيق حاكمية الشركات تؤدي الى تحسين نوعية المعلومات المحاسبية التي تمثل مخرجات النظام المحاسبي. وقد تم اختبار هذه الفرضية من اسئلة المحور الاول من الاستبانة والمتمثلة بالاسئلة (١-٨) الواردة في الاستبانة وعند تحليل اجابات افراد العينة حول اسئلة هذا المحور تبين ان جميع الاسئلة قد حققت وسطاً حسابياً اكثر من ٣ درجات وكما تم توضيحه في الفقرة الاولى من هذا المبحث . واذا ما استخرجنا الوسط الحسابي الاجمالي لجميع الاسئلة من جمع متوسطات الاسئلة وتقسيمها على عدد الاسئلة نجد ان الوسط الحسابي الاجمالي لاسئلة المحور الاول من الاستبانة يساوي (٤,٣٤) وبالتالي بما ان الوسط الحسابي لكل سؤال منفرد كان اكثر من ٣ درجات وكذلك ان



الوسط الحسابي الاجمالي كان يزيد عن ٣ درجات ايضاً. يمكن القول بصحة الفرضية الاولى واثباتها أي ان تطبيق حاكمية الشركات يؤدي الى تحسين نوعية المعلومات المحاسبية التي تمثل مخرجات النظام المحاسبي.

## ٢- اختبار الفرضية الثانية:-

فيما يخص الفرضية الثانية والتي تنص على ان المعلومات المحاسبية الناتجة من الشركات التي تطبق الحاكمية لها اثر على حركة تداول واسعار الاسهم في سوق العراق للاوراق المالية.

وقد تم اختبار هذه الفرضية من اسئلة المحور الثاني من الاستبانة والمتمثلة بالاسئلة (٩-١٤) الواردة في الاستبانة وعند تحليل اجابات افراد العينة حول اسئلة هذا المحور تبين ان جميع الاسئلة قد حققت وسطاً حسابياً ايضاً اكثر من ٣ درجات وكما تم توضيحه في الفقرة الثانية من هذا المبحث واذا ما استخرجنا الوسط الحسابي الاجمالي لجميع الاسئلة من جمع متوسطات الاسئلة وتقسيمها على عدد الاسئلة نجد ان الوسط الحسابي الاجمالي لاسئلة المحور الثاني من الاستبانة يساوي (٤,٠٥) وبالتالي بما ان الوسط الحسابي لكل سؤال منفرد كان يزيد عن ٣ درجات وكذلك ان الوسط الحسابي الاجمالي كان اكثر من ٣ درجات ايضاً يمكن القول بصحة الفرضية الثانية واثباتها أي ان المعلومات المحاسبية الناتجة من الشركات التي تطبق الحاكمية لها اثر على حركة تداول واسعار الاسهم في سوق العراق للاوراق المالية.

## المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

### اولاً: الاستنتاجات

بعد استعراض الجانب النظري والعملية للمبحث يمكن اجمال اهم الاستنتاجات التي امكن التوصل اليها بالاتي:-

١- على الرغم من ان فكرة الحاكمية يعود ظهورها لزمن بعيد الا ان استعمال هذا المفهوم قد زاد انتشاره واستخدامه بصورة واسعة بعد حدوث الكثير من الانهيارات والازمات الاقتصادية للكثير من الوحدات الاقتصادية العملاقة في مختلف دول العالم. وان سبب الاهتمام المتزايد في تطبيق حاكمية الشركات هو لما يحققه هذا التطبيق من مزايا مختلفة تحد الكثير من المشاكل التي تواجه هذه الوحدات وخصوصاً ما يتعلق بفقدان ثقة المستخدمين بالمعلومات المحاسبية الناتجة من تلك الوحدات.

٢- تحضى الابعاد المحاسبية لحاكمية الشركات بأهتمام اكبر من الابعاد الاخرى سواء القانونية او التنظيمية او الاجتماعية . وانها تشغل الحيز الاكبر من اجراءات واساليب تطبيق الحاكمية . ومن اهم تلك الابعاد المحاسبية تحقيق المساءلة والرقابة المحاسبية وتزايد أثر التدقيق الخارجي والداخلي ولجان التدقيق وكذلك تحقيق الافصاح والشفافية فضلاً عن الحد من الآثار السلبية لعملية ادارة الاباح والتقييم الفعال والمستمر لاداء الوحدات الاقتصادية.

٣- ان المعلومات المحاسبية الناتجة في ظل تطبيق حاكمية الشركات تتسم بالشمولية أي لاتقتصر على المعايير الفنية التي تمثل الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وانما تتسع لتشمل معايير اخرى تعكس كل الجوانب المهنية والقانونية والرقابية بهدف الوصول الى معلومات محاسبية ذات جودة عالية وتحقق متطلبات مستخدميها.

٤- ان تطبيق حاكمية الشركات يؤدي الى الخروج بمعلومات محاسبية ذات نوعية عالية لانها لاتقتصر على المعايير الفنية فقط وانما تمتد لتشمل المعايير الاخرى. وبالتالي فإن هذا ينعكس على مستوى اداء الاسواق المالية ويؤثر عليها من مختلف الجوانب من حيث اسعار الاسهم وحركة تداولها والعائد عليها.

٥ - اثبتت نتائج التحليل الاحصائي التي تم اعتمادها في هذا البحث لاجابات افراد العينة صحة الفرضية الاولى والثانية . أي ان تطبيق حاكمية الشركات تؤدي الى تحسين نوعية المعلومات المحاسبية وبالتالي فإن المعلومات المحاسبية الناتجة من

الشركات التي تطبق الحاكمية لها اثر على حركة تداول واسعار الاسهم في سوق العراق للاوراق المالية.

### ثانياً:- التوصيات

من اهم التوصيات التي يمكن ان نوصي بها استناداً الى الاستنتاجات التي تم التوصل اليها تتمثل بالاتي:-

١- ضرورة اجراء المزيد من الدراسات والبحوث للتوصل الى صياغة اطار علمي فلسفي متكامل لحاكمية الشركات يتفق وظروف البيئة الاقتصادية العراقية لكي يتم الاسترشاد به في التطبيق العملي وبما يحقق الاستفادة القصوى من المزايا المتعددة التي تحققها حاكمية الشركات.

٢- من الضروري القيام بحملة تثقيفية واسعة ومن مختلف الاطراف (دوائر دولة، منظمات مجتمع مدني، سوق العراق للاوراق المالية، شركات الوساطة، الشركات وغيرها) تهدف الى ابراز المزايا والايجابيات التي تحققها حاكمية الشركات وخصوصاً فيما يتعلق بجودة المعلومات المحاسبية الناتجة في ظل تطبيق الحاكمية واثر ذلك على حركة تداول واسعار واسهم تلك الشركات.

٣- ضرورة تبني سوق العراق للاوراق المالية زمام المبادرة في تطبيق الحاكمية من خلال وضع الاجراءات والاليات المناسبة والزام الشركات بتطبيقها . كونه يمثل حلقة الوصل بين الشركات والمستثمرين من خلال شركات الوساطة المعتمدة من قبل السوق.

٤- دعم وتشجيع شركات الوساطة المالية العاملة في سوق العراق للاوراق المالية وتفعيلها بالشكل الذي يحقق الاهداف المرجوة منها. ومحاولة زيادة عددها مع التركيز على استيفائها للشروط المطلوبة وضرورة قيامها باجراء مختلف الدراسات والبحوث والتحليلات بما يمكنها ابراز ايجابيات الحاكمية لانها تمثل بمثابة المرجع التي يرجع اليها المستثمر عند رغبته بالاستثمار .

- ٥- دعم وتشجيع منظمات المجتمع المدني التي تعني بالافصاح والشفافية بشكل يجعل هذه المنظمات فاعلة وتشكل اداة ضاغطة نحو تطبيق الحاكمية التي تعتبر الافصاح والشفافية من مبادئها الاساسية .
- ٦- محاولة دراسة جودة المعلومات المحاسبية في مختلف الوحدات الاقتصادية وضرورة العمل على تحسين جودتها بحيث لا تقتصر على الخصائص النوعية فقط وانما تتسع لتشمل معايير اخرى مثل المعايير المهنية والقانونية والرقابية. وبما يسهل تطبيق الحاكمية بشكل مناسب .

### الملاحق (استمارة الاستبانة)

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة المستنصرية/كلية الادارة والاقتصاد/قسم المحاسبة

م/استمارة الاستبانة

السيد الفاضل مدير شركة-----للساطة في الأوراق المالية

تحية طيبة:-

نوعية المعلومات المحاسبية في ظل حاكمية [ لاغراض استكمال المبحث الموسوم  
[الشركات واثرها على اداء اسواق الاوراق المالية

نرسل اليكم استمارة الاستبانة المرفقة آملين من حضراتكم الاجابة على الاسئلة الواردة فيها نظراً لاهمية رأيكم في اتمام الجانب التطبيقي للبحث . علماً ان اراءكم المعطاة لن تستخدم الا لغرض البحث العلمي فقط وان نتائج البحث سوف تكون تحت طلبكم في أي وقت ترغبون فيه.

راجياً ارسال اجاباتكم للباحث على البريد الالكتروني الاتي :

[bakerabrahim@yahoo.com](mailto:bakerabrahim@yahoo.com)

مع وافر شكرنا وتقديرنا لتعاونكم الصادق معنا واستجابتكم الكريمة للعمل على خدمة البحث العلمي جزاكم الله عنا خير الجزاء.

#### الباحث

د. بكر ابراهيم محمود

العبارة	موافق جداً	موافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق جداً
١- ان تطبيق الحاكمية من الشركات المسجلة في سوق العراق للاوراق المالية بشكل جيد سوف يؤدي الى تحسين مستوى الاداء الاداري والتشغيلي والمالي لتلك الشركات.					
٢- ان تطبيق الحاكمية بشكل جيد سوف يؤثر على مخرجات النظام					

					المحاسبي .
					٣- ان تطبيق الحاكمية بشكل جيد يؤدي الى تعزيز الثقة بالمعلومات المحاسبية لدى مستخدميها.
					٤- ان اهتمام الحاكمية بتدعيم الأثر الرقابي للمساهمين والاطراف الاخرى ذات العلاقة يزيد من درجة ثقة المستخدمين في المعلومات المحاسبية.
					٥- ان نوعية المعلومات المحاسبية في ظل الحاكمية لا تقتصر على الخصائص النوعية فقط وانما تمتد لتشمل معايير اخرى (قانونية، رقابية، مهنية) وان هذا سيزيد من جودة المعلومات المحاسبية ودرجة الاعتمادية عليها.
					٦- ان اهتمام الحاكمية بوجود لجان للتدقيق في الشركات فضلاً عن تدعيم أثر المدقق الخارجي سوف يزيد من درجة الاعتمادية على المعلومات المحاسبية وبالتالي تحقيق الجودة لتلك المعلومات.

				٧- ان اطار الحاكمية يتضمن تحقيق الافصاح والشفافية ويعتبرها احد المبادئ الاساسية التي يقوم عليها وان هذا سوف يحقق جودة عالية في المعلومات المحاسبية المعروضة وبالتالي تعزيز ثقة المستخدمين بها.
				٨- ان نوعية المعلومات المحاسبية في ظل الشركات التي تطبق الحاكمية تكون اكثر جودة من الشركات التي لاتطبقها.
				٩- يفضل المستثمر في سوق العراق للاوراق المالية ان يستثمر في الشركات التي تطبق الحاكمية اكثر من الشركات التي لاتطبقها.
				١٠- يتأثر قرار الاستثمار بالمعلومات المحاسبية الناجمة من الشركات التي تطبق الحاكمية اكثر منها في الشركات الاخرى.
				١١- تتأثر ايجاباً حركة تداول اسهم الشركات المطبقة للحاكمية

					<p>اكثر من الشركات الاخرى. ١٢- تتأثر ايجاباً اسعار اسهم الشركات المطبقة للحاكمية اكثر من الشركات الاخرى.</p>
					<p>١٣- ان اقبال المستثمرين على شراء اسهم الشركات المطبقة للحاكمية قد يرجع بسبب جودة المعلومات المحاسبية الناجمة من تلك الشركات.</p>
					<p>١٤- يشعر المستثمرون في الشركات المطبقة للحاكمية بأستقرار اقتصادي وارتياح نفسي اكثر من غيرهم بسبب توفر الافصاح والشفافية عن كل ما يتعلق بشركاتهم.</p>

### المصادر

- ١- نصر علي. عبد الوهاب، والسيد شحاتة. شحاتة، مراجعة الحسابات وحاكمية الشركات في بيئة الاعمال العربية والدولية المعاصرة، الدار الجامعية، جمهورية مصر العربية، ٢٠٠٧ .
- ٢- الوابل. علي وابل، كارثة انهيار بعض الشركات العالمية العملاقة من منظور محاسبي، مجلة المحاسبة، الجمعية السعودية للمحاسبة، السنة التاسعة، العدد ٣٦، ديسمبر ٢٠٠٢ .

٣- Clerp, E., Corporate Low Economic Reform Program Directions Duties and Corporate Governance Facilitating Investors, Proposal for Reform, Paper no. ٣, Australian Government Publishing service, ١٩٩٧

٤- United Kingdom Shareholders, Association, The Financial Aspects of Corporate Governance "The Cadbury Report" Comments on The Draft



Cadbury Report, July, ١٩٩٢.

٥- OECD, Corporate Governance Principles, ١٩٩٩.

٦- Memullen, D.N., Audit Committee Performance : An Investigation of the Consequences Associated with Audit Committees, A Journal of Practice and Theory. Vol. ١٥, Spring, ١٩٩٦.

٧- Degeorge, F. and et. Al, Earnings Management to Exceed Thresholds, Journal of Business, Vol. ٧٢, Janury, ١٩٩٩.

٨- فخر. محمود عبد الملك. وآخرون، اثر حاكمية الشركات المساهمة المدرجة في اسواق الاردن المالية على درجة الافصاح عن البيانات المالية والادارية- دراسة تحليلية، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة فرع بني سويف جامعة القاهرة، العدد الثاني، يوليو، ٢٠٠٣ .

٩- ابو العطا. نرمين، حاكمية الشركات سبيل التقدم مع لقاء الضوء على التجربة المصرية، مركز المشروعات الدولية الخاصة، ٢٠٠٢ .

١٠- الصباغ. احمد عبدالمولى، الاطار العام لرقابة جودة عملية المراجعة، ورقة بحثية مقدمة الى مؤتمر : مستقبل مهنة المحاسبة والمراجعة ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣ .

١١- Financial Accounting Standards Board, SFAC No. ٦, Elements of Financial statements, December, ١٩٨٥.

١٢- American Accounting Association, A sttement of Accounting Theory, (ASOBAT), ١٩٦٦.

١٣- Financial Accounting Standards Borad, SFAC no. ٢, Qualitative Characteristics of Accounting Information, May, ١٩٨٠.

١٤- مصطفى. سليمان محمد ، القياس المحاسبي للعلاقة بين اسعار الاسهم ومؤشرات الاداء الاقتصادي في ضوء محددات النظرية الايجابية \_دراسة تطبيقية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة ببها، جامعة الزقازيق، السنة العاشرة، العدد الاول، ٢٠٠٠ .

١٥- احمد.عاطف محمد،دراسة اختبارية لاثار اليات حاكمية الشركات على جودة التقارير المالية وفعالية عملية تدقيق الحسابات في الاردن ، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة فرع بني سوسف جامعة القاهرة،العدد الثاني،يوليو،٢٠٠٣ .